

مذكرة الاتحاد الكاثوليكي العالمي للصحافة في لبنان

إلى وزير الاعلام معالي الأستاذ غازي العريضي

أعلن الاتحاد الكاثوليكي العالمي للصحافة في لبنان تأييده الخط الذي ينتهجه وزير الإعلام غازي العريضي لناحية تمسكه بالحريات الإعلامية والتزامه الدفاع عن الصحفيين والمؤسسات الإعلامية في إطار المبادئ والقيم التي تقرّها القوانين اللبنانية. وعبر الاتحاد عن ثقته بتوجهات الوزير العريضي الهادفة إلى تحرير الإعلام الرسمي من القيود البيروقراطية والإدارية ومن المفاهيم القديمة. وأمل في أن يتمكن الوزير من تحقيق المشاريع التي يسعى إليها ومنها تحويل لبنان إلى مركز إعلامي للمنطقة والعالم، وتغيير الذهنية السائدة حول دور وزارة الإعلام ودور الإعلام الرسمي. وإثر الزيارة التي قام بها الاتحاد لوزير الإعلام، وبعد التداول معه في الشؤون الإعلامية الراهنة، وجّه الاتحاد مذكرة إلى الوزير العريضي هذا نصّها:

١- انطلاقاً من المبادئ التي قام عليها اتحادنا وخصوصاً الدفاع عن الحريات الأساسية وفي مقدمتها حرية التعبير وإبداء الرأي، وإيماناً منا بضرورة هذه الحريات في تنمية المجتمعات وتطورها، نتقدّم اليوم معاليكم بهذه المذكرة، واثقين بأنكم مستمرّون في الدفاع عن هذه القيم، كما أعلنتم في خطاب التسلم والتسليم.

٢- إن الأجيال اللبنانية الصاعدة، متعطّشة إلى الإعلام الصادق والموضوعي والغني بمضامينه، وتنتظر بشوق أن تتحوّل مثالية الخطاب الرسمي إلى سلوك واقعي حيّ، بحيث تترجم التصريحات العلنية إلى برامج فعلية فتفسح "وسائل الإعلام الرسمية" في المجال أمام تيارات المجتمع اللبناني على أنواعها وتعدّها، الموالية منها والمعارضة، الدينية منها والعلمانية، لينتقل الحوار بذلك من الشارع والجامعة والمصنع والمكتب والبيت... إلى الساحات الإعلامية العلنية، فتزول الأحكام المعلّبة، وتتلاشى مشاعر الغبن والخوف من التهميش والقمع وغير ذلك...

٣- لما كان النظام الإعلامي يحدّد بنسبة كبيرة نوعية النظام السياسي، لم يعد يليق بالدولة في النظام الديمقراطي أن تحتكر الرأي في السياسة والقضايا الوطنية والأخلاق والفنون والثقافة. من هنا نطالب بتوسيع صلاحيات "المجلس الوطني للإعلام"، تسانده المؤسسات ذات الطابع الاعلامي والتربوي والثقافي والقانوني، والمؤسسات الوسيطة وغير الحكومية، على صعيدي المراقبة والتشريع، وبخاصة في ميدان الإعلام الفضائي والإلكتروني. فما معنى أن تقص بعض المشاهد من فيلم معيّن فيما شلّالات

الصور الخلاعية تنهمر من محطات الشركات الفضائية والشبكات العالمية عبر الكوابل المنزلية والانترنت، بعيداً عن أي قانون وعن أي رقيب أو حسيب مسؤول؟ وما معنى أن تمنع بعض الصحف والمنشورات من دخول الأراضي اللبنانية؟

٤- يسود عالمنا شعور بأن "مساحات الحرية" في تراجع متفاقم بسبب ما يحمله نظام "العولمة" العتيد من طغيان الكبار على الصغار، والأقوياء على الضعفاء، والذين يملكون على الذين لا يملكون. أما بلدنا الصغير لبنان فقد يجد نفسه مهدداً مرتين، مرة لأنه صغير ومستصغر، وأخوياً لأنه لا يزال يزرع تحت أنواع من الرقابة والممنوعات، التي تحول دون تطور وسائلنا الإعلامية في مجال الرقي وتعيق تطور مجتمعنا. وإن توسيع "مساحات الحرية" في لبنان لا بد أن يساهم في تعزيز الدور الذي يلعبه لبنان في محيطه، ويساهم في تطور مجتمعنا وتحسينه في مواجهة الإعلام الخارجي.

٥- إذا كانت وسائل الإعلام تشكل لعنةً في بعض البلدان ذات المنحى الأحادي في السياسة والعقيدة، فإننا ننظر إليها كأنها نعمة وبركة و"هبة من السماء" كما يقول البابا يوحنا بولس الثاني. لذلك

يطالب الاتحاد بتشجيع الوسائل الإعلامية ذات الخط الوطني والرصين، وبخاصة تلك التي من بينها تعاني مصاعب مالية، وذلك تجنباً لإقفال أبوابها كما يحصل، أو تحاشياً لفقدان استقلاليتها نتيجة ارتهاؤها لسلطة المال، وبخاصة المال الاجنبي الذي لن يكون في خدمة المصالح اللبنانية بقدر ما سيكون في خدمة الارتهان للخارج.

٦- يبدو من الضروري أيضاً إعادة النظر في القوانين اللبنانية التي تمنع موظفي الدولة من التعبير عن آرائهم في الوسائل الإعلامية، دون الاستحصال على إذن مسبق، نادراً ما يعطى، لا لأن ذلك يتعارض ومبدأ حرية الرأي والتعبير وحسب، بل أيضاً لأن استمرار العمل بمثل تلك القوانين يشكل مدعاةً للشعور بالخيبة ويقدم صورة مشوهة عن لبنان الديمقراطي العلماني المؤمن الذي يتطلع أبناؤه إلى بنائه معاً على قاعدة المواطنة الكاملة ومبادئ العدالة والمساواة.

إن الاتحاد إذ يرى في توليكم شؤون وزارة الإعلام محطة بارزة في تاريخ الحريات الإعلامية في لبنان، يتمنى لمعاليتكم التوفيق في مهامكم الجديدة الصعبة وللبنان فجراً جديداً ومشرقاً.

بيروت ٢٠٠٠/١٢/٥